No. 4458 | الأحد | غرة جمادى الآخرة 1444 هـ | 25 ديسمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

مع تحديد هدف متواضع بزيادة الإيرادات غير النفطية إلى 3.500 مليارات دينار

«الشال»: تبني الحكومة للمشروعات الشعبوية يزيد الضغوط على المالية العامة

دور البنوك المركزية هو اختصار مساحة المجهول أمام متخذ القرار في قطاع الأعمال إلى أقل الممكن

بنك الكويت الدولي يحقق 4.10 ملايين دينار أرباحا صافية خلال نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام

المؤشرات المالية المنتهية في30 سبتمبر 2022 لبنك الكويت الدولي

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه حتى صدور برنامج الحكومة في 28 نوفمبر 2022، ليس في الكويت اقتصاد، فمساهمة القطاع العام بشكل مباشر نحو 70 % في ناتجها المحلي الإجمالي، وتوظف الحكومة أكثر من 83 % من المواطنين وتدعم ما عداهم، وكل ذلك يعتمد على إيرادات النفط بشكل مباشر أو غير مباشر، أي مدخراته، والتي استمرت تمول نفقات الموازنة العامة بنحو 90 % على مدى 60 عاماً، وذلك يحصر الاهتمام "بالمال" أو الشق الثاني في المحور. وفي الوقت الذي فيه اقتصاد الكويت مجرد خيمة في طقس عاصف، عمود تلك الخيمة الوحيد هو المالية العامة، وحتى ننجح في بناء اقتصاد في المستقبل، لابد من الحرص الشديد على سلامة ذلك العمود، ومحتوى أهداف برنامج الحكومة الحالية، وسيل المشروعات الشعبوية النيابية، يحمّلان ذلك العمود أكثر بكثير مما يحتمل.

من أمثلة تلك الضغوط، ضرورة توظيف 96 ألف خريج خلال 4 سنوات، 85 % منهم في القطاع العام أو نحو 82 ألف مواطن، على أمل أن يستوعب القطاع الخاص 14 ألف مواطن مع مخصصات دعم العمالة، وذلك بغض النظر عن توفر الوظيفة أو حتى السعة المكانية، وكان من أبسط المتطلبات في البرنامج احتساب إمكانات استدامة سوق العمل لأن القادمون إليه في تزايد، واستدامة المالية العامة معه. وتنوي الحكومة تذويب القضية الإسكانية وفق سياسة التوسع الأفقي وبنسبة 75 % بحلول عام 2026، أي بناء نحو 80 ألف مسكن، ولمثل هذا التوسع احتياجات مالية مباشرة مثل القروض السكنية، واحتياجات مالية غير مباشرة مثل البنى التحتية، وأبسط وظائف الحكومة هي حساب الإسقاط المالي على النفقات العامة وتأثيره المتبادل على تحقيق المستهدف اسكاناً. ولدى الحكومة هدف معلن لتعديل التركيبة السكانية، وإلى جانب أن تحقيقه مستحيل مع وضع التمدد الأفقي الإسكاني، ما سوف تحصده من تناقض سياساتها هو تضخم غير محتمل في أجور العمالة يخلق ضغوطاً مالية في قطاع الإنشاءات وغيره وتأثيره على استدامة الماليات الخاصة للأسر سلبية وكبيرة. وترغب الحكومة في التوسع في تقديم خدمات التعليم، وتكلفة التعليم الحكومي في الكويت باهظة، سواء في بناه التحتية، وجامعة الكويت مثال، أو تكلفة الطالب الجارية، ومثلها الخدمات الصحية مع وعد بالتوسع في إنشاء المدن الصحية وزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات القائمة، واستضافة مستشفى عالمي واحد على الأقل، وفي الوقت نفسه تتوسع في اشراك المواطنين في مشروعات التأمين الصحي في بلد فيه الخدمات الصحية مجانية، ورغم ذلك لا نجد معها أي اسقاط لمعرفة إمكانية تحقيق تلك الأهداف وضمان استدامة المالية العامة. وتنوي زيادة جرعات الاستثمار لتنويع مصار الدخل في صناعات بتروكيماوية ومصاهر المنيوم ومشروع السكة الحديد واستكمال ميناء مبارك...إلخ، وكلها ضغوط على المالية العامة، يقابلها هدف متواضع بزيادة الإيرادات غير النفطية من 2.396 مليار دينار كويتي في الحساب الختامي للسنة المالية الفائتة، إلى 3.500 مليار دينار كويتي، ولا نعرف متى. ولعل أكثر المؤشرات خطورة، هو تبني الحكومة لمشروعات شعبوية مثل شراء الإجازات ومكافآت الصفوف الأمامية، وقبلها تأجيل سداد أقساط القروض، ما شجع على التقاط بعض النواب قصب السبق ليفتح باب جهنم على المالية العامة، وأبدى نواب آخرون وعي وغيرة على مستقبل البلد من ضياع مؤكد، ونقدر لهم تقديم استدامة وطن على استدامة كراسيهم.

وما ينطبق على ما ذكرناه من مستهدفات متناقضة، ينطبق على كل مستهدفات المحاور الأخرى، وما سوف يحدث هو تكرار سيناريو عام 2020 عندما أعلنت الحكومة إحتمال عجزها عن تحقيق أي شيء، شاملاً دفع الرواتب والأجور، وانفجر نزاع معلن بين وزيري المالية والنفط حينها حول أحقية أياً من الوزارتين بـ 7 مليار دينار كويتي تأخر قطاع النفط عن سدادها للخزينة العامة. في أي دولة من دول عالم اليوم، لا يطرح ضمن الخطة أو البرنامج مجموعة من الأهداف المتناقضة ما لم تكن محسوبة ضمن مصفوفات تبادلية تقدر تكلفة تحقيق تلك الأهداف وإمكانيات تلبيتها، ثم ترتب أولوية كل هدف وفق أهميته، أي تحقيق الممكن من كل هدف بدلاً من ضياع الكل، ومعه ضياع مستقبل أكثر من نصف المواطنين. إن التحدي الحقيقي الذي يواجه البلد هو كيفية تغيير نهج اقتسام موارد البلد وتحويله إلى نهج ثابت لبنائها وضمان استقرار كل أجيالها، ذلك ما كان يفترض أن يكون صلب برنامج الحكومة. ولا زلنا ننتظر وعداً بتقديم رؤية تضمن الاستقرار المالي والاقتصادي، ولن نتأخر عن دعمها إن أخذت في الإعتبار تلك المآخذ، أما إن أثبتت أن تلك المآخذ التي ذكرناها غير صحيحة، حينها وجب علينا الاعتذار.

أسعار الخصم وأسعار الفائدة

بتاريخ 7 ديسمبر 2022، رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي بـ 0.50 % أو من 3.00 % إلى 3.50 %، حدث ذلك مباشرة بعد اكتمال تشكيل مجلس إدارته، وكان قرار صحيح في تقديرنا وقلص الفجوة وإن ظلت لصالح الدولار الأمريكي من 0.75 %–1.00 % إلى 0.25 %–0.50 %. وبتاريخ 14 ديسمبر 2022، أصدر بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي قراره برفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بـ 0.50 % إلى ما بين 4.25 4.50 %–%، ذلك القرار أعاد الفجوة لصالح فائدة الدولار الأمريكي إلى 0.75 1.00 %–%.

تبع قرار الفيدرالي الأمريكي زيادة أسعار الفائدة بنفس النسبة أي 0.50 % على عملات كل دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى، ولم يتخذ بنك الكويت المركزي قراراً بالزيادة ولم يصدر بياناً يشرح موقفه أو نواياه. وقبل صدور قرار الفيدرالي الأمريكي بالزيادة لأسعار الفائدة الأخير، كانت الأسواق حائرة ما بين من يرجح زيادة بـ 0.50 % أو زيادة بـ 0.75 %. ولكن قبلها بنحو أسبوعين، خرج رئيس الفيدرالي الأمريكي في خطاب أكد فيه بداية تراخي الضغوط التضخمية ليصبح إجماع التوقعات على أن الزيادة القادمة سوف تكون بالحد الأدنى.

بنك الكويت المركزي سلطة مهنية ومحترفة ويستحق كل الاحترام، والبنك المركزي سلطة مستقلة يتخذ قراراته بناء على حشد من المعلومات التفصيلية المتوفرة له، ولأن وظيفته حساسة، لابد من مراعاة أن تكون مخالفته بالرأي بحدود ضيقة مع افتراض أن احتمال أن يكون موقفه هو الصحيح هو الاحتمال الأرجح. وفي موقفه من عدم رفع سعر الخصم على الدينار الكويتي بعد رفعها على الدولار الأمريكي وكل عملات دول مجلس التعاون الخليجي، لنا رأي مخالف، فنحن لا نتفق معه، ولكن نحترم قراره، ما لا نفهمه هو عدم صدور بيان يؤكد ذلك الموقف. وبيئة العمل سوف تظل مترددة في اتخاذ قرار خوفاً من رفع قريب قادم، فصاحب الوديعة متردد، والمقرض والمقترض مترددان، وحتى المتداول في البورصة متردد.

دور البنوك المركزية –كما فعل رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي قبل قرار رفع الفائدة– هو اختصار مساحة المجهول أمام متخذ القرار في قطاع الأعمال إلى أقل الممكن، فأكبر أعداء القرار الصحيح هو اتساع مساحة المجهول، ونعتقد أن من واجب بنك الكويت المركزي أن يعلن عن نواياه بشأن سعر الخصم وفيما إذا كان هناك رفع قادم، أم أن ثبات سعر الخصم هو القرار، مشفوعاً بتبريراته.

قطر وكأس العالم 2022

لتقييم حدث بهذا المستوى، يفترض تناوله من ثلاث أبعاد، البعد الأول هو المستوى الرياضي، وهو خارج نطاق اختصاصنا، والثاني هو التكاليف، ولم نستطع الحصول على تفاصيلها، لا تلك المرتبطة مباشرة بالحدث، ولا غير المباشرة أو تلك الخاصة برؤية سبقت الحدث بأربعة عشر سنة ولن تنتهي سوى بعده بثمان سنوات. البعد الثالث هو موضوع فقرتنا، ونقصد تنظيم دورة رياضية هي الأهم والأكبر على مستوى العالم، وبات أمراً عادياً أن تتشارك دولتان متقدمتان أو أكثر في تنظيمها كما حدث في دورة 2002 التي احتضنتها اليابان وكوريا الجنوبية، ودورة 2026 التي سوف تحتضنها كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

مساحة قطر 11،586 كيلو مترمربع، والمساحة التي احتضنت الحدث لا نتوقع أن تزيد عن 500 كيلو مترمربع، أو ما بين 4.0 4.5–% % من تلك المساحة، ويقدر أنها استقبلت نحو 1.5 مليون زائر عبر الحدود على مدى زمني بحدود الشهر الواحد، ليشاركوا سكان قطر البالغ عددهم 2.931 مليون نسمة، وغالبيتهم يسكنون نفس تلك المساحة. ومنذ بدء البطولة، إمتازت حركة الزوار بالسلاسة ما بين وصولهم المنفذ الحدودي وفق إذن مسبق، ودخولهم مدينة الدوحة العاصمة، ولم يلاحظ تأخر أحد عن الحصول على وسيلة نقل لبلوغ مقصده بعد وصوله، ولم يكن هناك تزاحم عند الدخول أو الخروج إلى ومن ساحة الحدث الرياضي، رغم ارتياد نحو 3.4 مليون مشاهد لـ 64 مباراة وبمعدل يفوق 53 ألف مشاهد للمباراة الواحدة، ومثلها حال عودتهم إلى بلادهم مروراً بكل ما سبق، ولم تعاني تلك المساحة الصغيرة من اختناق مروري. كما توجه الزوار الى مقاصدهم أياً كانت بسهولة، فقد كانت الإرشادات المكتوبة والمرئية متوفرة، ولم يعدم الزوار مقاصد الترفيه والثقافة، شاملاً ظاهرة لم تتكرر، وهي ظهور الزوار من كل الجنسيات باللباس الوطني الذي ارتبط نمطياً في الإعلام الغربي بالعنف والإرهاب أو الثراء الغبي، وتلك خطوة ذكية في طريق تغيير ذلك الإنطباع. واستطاع الزوار لأول مرة من الإفادة من صغر مساحة الحدث والمنظمة بدقة في حضور أكثر من مباراة في يوم واحد، ومن دون قلق حول كلفة الانتقال. وشهد زوار قطر على تفوق كفاءة البنى التحتية، سواء تلك المنشأة لأغراض الحدث المباشر، أو البنى التحتية الدائمة، وحتى تلك الخاصة بالحدث، تم التخطيط لمصيرها ما بعد الحدث وتوفر فائض منها، فكان لكل استاد ضمن الثمانية سيناريو خاص للتعامل معه بمجرد انتهاء الحدث.

لم يوفق الفريق القطري في تخطي دور المجموعات وكان أداءه متواضعاً، ولكن فريق الإدارة والتنظيم القطري فاز بدرع البطولة مقارنة بكل ما سبقه من دورات، وهناك اعتقاد سائد بأن ذلك الفريق تفوق نتيجة الاهتمام بتفاصيل التفاصيل، وتفوق في ضمان أمان الحدث وجمال ونظافة منشآته. وأهدى المنتخب المغربي دعماً مستحقاً لذلك الفريق بأدائه الجميل ليصبح الفريق الأول عربياً وأفريقياً ببلوغه المربع الذهبي ما زاد النجاح التنظيمي تشويقاً، والواقع أن نجاح الاثنان نجاحاً لكل العرب والأفارقة، وجاءت المباراة النهائية بمستوى إثارة أقرب إلى الأمنية أو الحلم منه إلى الواقع، شكراً قطر، إنها الإدارة.

نتائج بنك الكويت الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي ربح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 4.10 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 140 ألف دينار كويتي أي ما نسبته 3.5 % مقارنة بنحو 3.96 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021. وتحقق ذلك بسبب انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي للبنك، على الرغم من انخفاض الإيرادات التشغيلية وارتفاع المصروفات التشغيلية مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.4 %، وصولاً إلى نحو 46.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 50.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 3.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 8.6 %، وصولاً إلى نحو 34.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 37.5 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضاً، بند إيرادات استثمار بنحو 1.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 41.4 %، ليصل إلى نحو 1.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.9 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 951 ألف دينار كويتي أو بنسبة 11.4 %.

ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 2.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.1 %، وصولاً إلى نحو 32.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 30 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفعت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية ببلوغها نحو 69.4 % مقارنة بنحو 59.5 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 6.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 38.7 %، وصولاً إلى نحو 10 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 16.3 مليون دينار كويتي. وحصيلة ما تقدم، يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 8.8 % بعد أن كان نحو 7.9 % خلال الفترة المماثلة من عام 2021.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 468.4 مليون دينار كويتي ونسبته 14.9 %، ليصل إلى نحو 3.603 مليار دينار كويتي مقابل نحو 3.135 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 727.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 25.3 % عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ نحو 2.876 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 420.5 مليون دينار كويتي أي نحو 18.5 %، وصولاً إلى نحو 2.691 مليار دينار كويتي (74.7 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.270 مليار دينار كويتي (72.4 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 27.8 % أو نحو 584.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.106 مليار دينار كويتي (73.2 %من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2021. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 86.7 % مقارنة بنحو 88.6 %. بينما انخفض بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 24.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 28.2 %، وصولاً إلى نحو 62.9 مليون دينار كويتي (1.7 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 87.6 مليون دينار كويتي (2.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وانخفض بنحو 48.2 % أي نحو 58.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2021، حين بلغ نحو 121.4 مليون دينار كويتي (4.2 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 488.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 17.6 %، لتصل إلى نحو 3.266 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 2.777 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2021. وحققت ارتفاعاً بنحو 744.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 29.5 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغت نحو 2.522 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.6 % مقارنة بنحو 87.7 % للفترة ذاتها من العام الماضي.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك قد سجلت أداءً مختلطاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.16 % مقارنة مع نحو 0.19 %. بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 2.08 % مقارنة بنحو 1.95 %. وارتفع أيضاً، العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 4.73 % مقارنة بنحو 4.66 %. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 1.27 فلس مقارنة بنحو 1.17 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.0 مرة للفترتين.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 649.3 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 15.4 نقطة ونسبته 2.3 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 26.5 نقطة أي ما يعادل 4.3 % عن إقفال نهاية عام 2021.

	اسم الشركة	آخر تعديل 22/12/2022	آخر تعديل 15/12/2022	التغير %	2021	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	824.9	834.5	(1.1)	726.6	13.5
2	بنك الخليج	268.8	273.9	(1.9)	226.7	18.6
3	البنك التجاري الكويتي	500.5	525.5	(4.7)	517.0	(3.2)
4	البنك الأهلي الكويتي	230.5	234.6	(1.8)	174.6	31.9
5	بنك الكويت الدولي	230.8	229.6	0.5	248.1	(7.0)
6	البنك الأهلي المتحد	359.8	363.6	(1.0)	374.2	(3.8)
7	بنك برقان	286.2	298.7	(4.2)	323.7	(11.6)
8	بيت التمويل الكويتي	3,335.8	3,439.9	(3.0)	3,129.4	6.6
	قطاع البنوك	**785.5**	**801.3**	**(2.0)**	**719.4**	**9.2**
9	شركة التسهيلات التجارية	128.5	128.5	0.0	148.7	(13.6)
10	شركة الاستشارات المالية الدولية	295.8	315.3	(6.2)	339.3	(12.8)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	304.5	313.3	(2.8)	275.6	10.5
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	397.8	390.9	1.8	491.2	(19.0)
13	شركة السحاب للتنمية والاستثمار	114.8	111.8	2.7	143.5	(20.0)
	قطاع الاستثمار	**222.7**	**225.8**	**(0.5)**	**252.1**	**(11.7)**
14	شركة الكويت للتأمين	114.2	118.4	(3.5)	85.3	33.9
15	مجموعة الخليج للتأمين	880.6	867.6	1.5	928.4	(5.1)
16	الشركة الأهلية للتأمين	206.2	204.9	0.6	209.1	(1.4)
17	شركة وربة للتأمين	106.6	103.1	3.4	138.9	(23.3)
	قطاع التأمين	**268.0**	**267.3**	**0.3**	**264.7**	**1.2**
18	شركة عقارات الكويت	200.4	202.3	(0.9)	338.4	(40.8)
19	شركة العقارات المتحدة	170.1	154.6	10.1	153.8	10.7
20	الشركة الوطنية العقارية	469.9	536.0	(12.3)	676.1	(30.5)
21	شركة الصناعية العقارية	2,179.2	2,170.7	0.4	2,136.0	2.0
	القطاع العقاري	**310.1**	**322.8**	**(3.9)**	**389.0**	**(20.3)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	298.2	307.7	(3.1)	265.5	12.3
23	شركة أسمنت الكويت	321.1	324.1	(0.9)	348.2	(7.8)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	471.6	478.8	(1.5)	548.1	35.5
	القطاع الصناعي	**265.3**	**271.0**	**(2.1)**	**234.3**	**13.2**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	624.6	615.2	1.5	553.6	12.8
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	5,305.7	5,586.2	(5.0)	6,135.5	(13.5)
27	شركة الاتصالات المتنقلة	978.2	1,046.8	(6.6)	1,118.6	(12.6)
28	شركة مشروعي القابضة (ش.م.ك.ع)	43.7	42.5	3.3	47.6	(8.2)
	قطاع الخدمات	**1,561.7**	**1,648.8**	**(5.3)**	**1,779.5**	**(12.2)**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	95.8	100.0	(4.2)	151.7	(36.8)
	قطاع الأغذية	**438.0**	**439.0**	**(0.2)**	**451.6**	**(3.0)**
30	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	708.6	708.6	0.0	641.6	10.4
	الشركات غير الكويتية	**181.8**	**181.8**	**0.0**	**178.4**	**1.9**
	مؤشر الشال	**649.3**	**664.7**	**(2.3)**	**622.8**	**4.3**

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة